تجارة الحدود فى اقليم دارفـــور

صديق أمبـــــــدّة

المقدمـــــــة :-

إنّ الحجّة الرئيسية ضد ممارسة المقايضة (واتفاقيات الدفـــع الثنائية) هو أنّ المقايضة نوع متخلّف من التعامل التجارى لأنّهـــا تحدّ من استعمال النقود فى شراء منتجات أخرى (من غير المقايض بها) وذلك لعدم التعامل بها بالعملات الحرّة. "وتجارة الحدود هى نـــوع من المقايضة بين القبائل التى تعيش على الحدود وتجمع بينهـــا العادات وصلات الرحم والحاجة، ويرجع التعامل بها الى بداية تقسيم الاستعمار لافريقيا دون مراعاة للتداخل بين القبائل أو التواجـــد القبلى فى قطرين متجاورين"(١)

فى السودان،عموما، ودارفور، على وجه الخصوص، التى تتاخـم حدودها كلاً من ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى، فإنّ تجارة الحـــدود كانت واقعا تعاملت معه الحكومات المتعاقبة بكثير من التفهّـــم وحاولت تنظيمه ما أمكن، وذلك بالدخول مع الدول المجاورة فـــى بروتوكولات تجارية (مثلا،تشاد عام ١٩٦٦ وافريقيا الوسطى عام ١٩٧٧) وكان دافع الحكومة الأساسى فى ذلك الحدّ من التهريب من الســـودان واليه حسب مقتضيات سياسة السودان التجارية." إذ تقوم السياســـة التجارية فى مجال الصادر على أساس الدفع بفوائض الانتاج التـــى تزيد عن حاجة الاستهلاك الداخلى - للخارج لزيادة حصيلة النقـــد الأجنبى". يتم ذلك عن طريق تقديرات الانتاج الزراعى والصناعى وعلى تقديرات الاستهلاك الداخلى التى تقوم بها الوزارات المختصّـــة (الزراعة، الصناعة والتجارة والتموين). وهنالك من التشريعات مـــا ينظّم كل ذلك. مثلا أمر تعيينات الحرب لرخص التصدير لسنـــة ١٩٤٥ وقانون الرقابة المتبقية لسنة ١٩٥٠ والمعدّل لسنة ١٩٦٦ والـــذى يخوّل لوزير التجارة والتموين السلطة لاتخاذ الاجراءات المناسبـــة لحماية الاقتصاد الوطنى مثل حظر تصدير سلعة ما إذا ما اتضـــح أنّ تصديرها يؤثر على الاستهلاك المحلّى (أو فك الحظر إذا زالت مسبباته) أمّا فى مجال الاستيراد فهنالك الضوابط الخاصة بحماية الصناعـــة

الوطنية المنصوص عليها فى قوانين تشجيع الاستثمار الصناعى المختلفة.

وفى هذا الاطار تبلوّر الفهم لتجارة الحدود وأهمّيتها كواقع معاش ودورها فى سد العجز فى بعض السلع لمواطنى الحدود. وعلى أساس ذلك فقد حدّدت خواص السلع المسموح بتصديرها عن طريق هذه التجارة بالآتى:-

(أ) أن تكون السلع منتجات سودانية وليست إعادة صادرات منشأها دولة أخرى، (حتى لا تموّل موارد النقد الأجنبى السودانية على قلّتها واردات دولة أخرى). الجدير بالذكر أنّ تشدّد السلطات اللّيبية فى هذا الخصوص بالنسبة للسودانيين القادمين فى السنوات الأخيرة يمكن أن يفهم على أساس هذا المبدأ، بالاضافة الى دعم تلك السلع محلّيا.

(ب) أن يكون هنالك فائض فى السلعة المصدّرة عن حاجة الاستهلاك المحلّى، خاصة الأساسية منها مثل الذرة، السكر، الزيوت.

(ج) أن لا تكون السلعة من بين صادرات السودان الرئيسية، والتى أثبتت مكانتها فى السوق العالمى (أى قادرة على كسب عملات صعبة) إذ أنّ السماح بتصدير سلع بالمقايضة (مقايضة الحدود فى هذه الحالة) كالصمغ والفول والسمسم مثلا تنتج عنه خسائر بالعملات الأجنبية لصالح الدولة المجاورة، وهو ما يعتقدَ بأنّه حدث فى الماضى عندما نشط تهريب الصمغ والحبوب الزيتية الى أثيوبيا فارتفعت صادراتها من الصمغ بما لا يتسق وأعداد أشجار الهشاب التى تنمو بها.

أمّا السلع المسموح باستيرادها فقد كان الضابط الرئيسى فيها هو ضرورة ألاّ يكون من بينها السلع المحظور استيرادها حماية للصناعة المحلّية.

بالنسبة لدارفور بالتحديد فقد اختلفت تجارة الحدود باختلاف المنطقة. مثلا فى المنطقة الشمالية (ملّيط) اشتملت العلاقات مع ليبيا على أكثر من تجارة الحدود، وأصبحت تشمل العمالة المدرّبة وغير المدرّبة (أى نزوح عمّال، مدرّبين الخ بالاضافة الى تهريب الجمال والضأن). أمّا فى المنطقة الغربية (الجنينة - فور برنقة -

أم دافوق) فيأخذ التعامل أشكالا سلعية بحتة، وتتفاوت آثار التجارة الضارّة منها والنافعة تبعا لذلك.

عموما، تميّزت تجارة الحدود فى الجزء الأطول من تاريخها بعدم القانونية فى عبور الأفراد والسلع. ويأخذ التهريب أشكالا مختلفة أهمّها:-

(أ) إدخال سلع (أو إخراجها) دون علم الجمارك ومن ذلك نشاط السنابك على البحر الأحمر وجل التهريب فى المنطقة الغربية) وهذا التهريب أكثر الأنواع شيوعا ويشمل السلع المحظورة لأسباب مختلفة.

(ب) إدخال سلع عن طريق نقاط الجمارك وعادة ما يعلن صاحبها للسلطات قيمة أقل من قيمتها الحقيقية تفاديا للرسوم الجمركية.

(ج) إدخال سلع عن طريق الجمارك مع تزييف نوعيتها. فقد يعلن المهرّب أنّ تلفزيونه أبيض وأسود رغم أنّه ملوّن - وقد يدخل المهرّب عربة صالون على أنّها تراكتور أو أن يدخل عربة جديدة على أنّها مستعملة ... تفاديا للرسوم الجمركية أيضا.

(د) إدخال سلع عن طريق الجمارك لكن يقدّر الرسم الجمركى عليها بأقل من التعريفة.

وكما هو واضح فإنّ الضرر الرئيسى المترتب على التهريب هو فقدان الحكومة لعائد الجمارك باعتبار أنّها الأفضل تصرّفا فيه للصالح العام. لكن هنالك أضرارا أخرى قد لا تقل أهمية اعتمادا على ظروف البلد المعنى مثل تهريب المواد التموينية الى خارج البلاد أو تهريب سلع محظورة وضارّة بالمجتمع مثل المخدّرات أو إدخال سلع تنافس الانتاج المحلّى. ولكلّ تلك الأسباب تنشط السلطات فى محاربة التهريب. لكن ربما لا يغيب عن البال أنّ للتهريب (تجارة الحدود فى هذه الحالة) أسبابه الاقتصادية الدّافعة والتى يجب التعامل معها كواقع فى حدود الممكن.

إنّ تجارة الحدود (بما فى ذلك التهريب على الحدود) ليست سواء كلّها، ولذا يكون من الأوفق تعظيم الفائدة منها ما أمكن دون إغفال حقوق الدولة أو المواطنين أو الاقليم المعنى (فقد أسهمت هذه التجارة كما فى حالة اقليم دارفور اسهاما ايجابيا وفعّالا،

كما سنبيّن ذلك لاحقا.

تجارة الحدود في دارفور: ملامح مختلفة :-

يتاخم اقليم دارفور كلاً من تشاد وافريقيا الوسطى والجماهيرية اللّيبية، وتتفاوت تواريخ التعامل مع هذه البلدان من قطر الى آخر ففي الوقت الذي كانت المعاملات الحدودية ملموسة بين السودان وتشاد منذ عصور قديمة وبدأت في الانتعاش منذ الأربعينات ،لم تبدأ حركة التجارة مع ليبيا إلاّ في الستينات بعد اكتشاف البترول فيها. أمّا افريقيا الوسطى فيعود التعامل معها كذلك الى عشرات السنين إلاّ أنّه انتعش في أواسط الستينات. وبالنظر الى كلّ من نقاط التعامل الحدودية (الجمركية) بين السودان والأقطار المجاورة آنفة الذكر يمكننا أن نتبيّن أوجه الخلاف أو الشبه والعوامل المؤثرة في تطوّر تجارة الحدود مع البلد المعني.

(أ) تشاد/ نيجريا/ الكمرون:-

على الرغم من عدم وجود تجارة مقنّنة (في أغلب الأحوال) بين السودان وتشاد إلاّ أنّه يوجد تبادل للسلع بين الدولتين بصورة واسعة وذلك نتيجة لتداخل الحدود وعلاقات المصاهرة والقبلية بين مواطني الدولتين (المساليت - التاما - البرقو- الدّاجو). أضف لذلك طبيعة الحدود الجبلية، التي تسودها الوديان العميقة المنحدرة من سلسلة جبل مرّة والمتجهة الى تشاد (وادي كجا، وادي أزوم) والتي توجد على جانبيها القرى السودانية والتشادية. أدّى كل ذلك الى خلق أسواق للتبادل التجاري بين الدولتين في هذه المناطق حتى أصبحت كلاً من العملتين التشادية والسودانية مقبولة التداول في أسواق أرارا وبيضة ،وكنقنو حرازا، أسنقا وتندلتي. هنالك أيضا أسواق رئيسية أخرى لا يتم فيها تداول العملة بين المواطنين مباشرة وإنّما تتم بها تجارة غير رسمية لعملات الدولتين وهي مراكز رئيسية للنشاط التجاري الحدودي مثل الجنينة ،كلبس ،فور برنقة. للظروف سابقة الذكر أنشئت محطة الجنينة في الأربعينات بقرية (أردمتا)

ثم حوّلت المحطة الجمركية الى موقعها الحالى بالجنينة فى عام ١٩٥٦، وهى المحطة الجمركية الوحيدة بالمنطقة الغربية المحادّة لتشاد.(٢)

تشتمل قائمة الواردات فى تجارة الحدود مع تشاد سلعا يأتى أغلبها من نيجريا عبر تشاد مثل عربات النيسان وقطع الغيار والبهارات والصابون والروائح والأدهنة والخرز والسكر والكبريت والدقيق والسجائر،وتأتى هذه السلع سنويا. كما أنّ هنالك سلعا أخرى مصدرها الكمرون مثل الخشب والبن وتأتى من سنة لأخرى. وكل هذه السلع لا تقابلها اجراءات سلع صادرة ممّا جعل تهريب السلع والعملات السودانية الممول الأساسى لهذا النشاط بالاضافة الى أموال بعض السودانيين الذين يعملون بالتجارة فى تشاد (قبل الحرب الأهلية) والكمرون. أمّا السلع الصادرة عن طريق التهريب فتشمل قائمتها السلع الاستهلاكية كالشاى والزيت والملح والمواد البترولية والأقمشة الشعبية (خاصة فى ظروف الحرب) والعقاقير الطبية (كافينول - أسبرو) والذرة والدخن. وتأخذ الماشية النصيب الأكبر حيث تهرّب كميات كبيرة منها الى كلّ من تشاد والكمرون. هذا بالاضافة الى التهريب المتبادل للعملات السودانية والتشادية.

(ب) افريقيا الوسطى:-

بدأ تنظيم النشاط التجارى بين السودان وافريقيا الوسطى فى ١٩٧٤ عن طريق بروتوكول تجارى بين البلدين حيث أنشئت محطة جمارك أم دافوق، والتى تعمل موسميا بين ديسمبر - يونيو حيث يقوم مكتب المراقبة بحصر البضائع وارسالها الى نيالا لتحصيل الرسوم الجمركية. منذ ١٩٧٤ صودق بالمقايضة لعدّة سلع بين البلدين حيث تشمل السلع الواردة من افريقيا الوسطى البن والخشب والجابسندة (بهارات) والكمبة والعربات والدرّاجات البخارية (مهرّبة من نيجريا والكمرون) بالاضافة الى سلع أخرى مهرّبة كالروائح والصابون والسجائر والكحول. أمّا السلع السودانية المسموح بمقايضتها فتشمل البصل،والتوم والأسبرو

والأوانى المنزلية والبلح والملح. وتهرّب سلع سودانية أخرى مثل الزيوت والأدوية الأخرى، والماشية. (أنظر الجدول (٢).

(ج) ليبيا:-

نشطت التجارة مع الجماهيرية العربية اللّيبية منذ أواخر الستينات ولم يكن لها قبل ذلك وجود يذكر نسبة لطبيعة المنطقة الصحراوية واستحالة الحياة فيها. فأول منطقة حضرية مأهولة وهى ملّيط تقع على بعد حوالى خمسمائة ميل من حدود السودان وليبيا. نشطت التجارة وحركة المواطنين والسلع بين البلدين فى أوائل السبعينات حين أنشئت نقطة جمارك ملّيط فى ١٩٧٢. لكن طبيعة العلاقات السياسية المتأرجحة بين البلدين أثرت على سير التجارة، فقد أوقفت تلك التجارة عدّة مرّات خلال ١٩٧٦-١٩٧٨، ١٩٨٠-١٩٨٣، ورغم أنّ السلطات قد سعت جادّة لايقافها وركّزت قوّات الجيش النظامى على الحدود إلاّ أنّ طبيعة الحدود المفتوحة وقوّة جذب فرص العمل وتسويق الجمال والضأن جعلت تلك التجارة تستمر.

للظروف التى صاحبت نشوء وتطوّر تجارة الحدود مع ليبيا، لم تكن هنالك صادرات سودانية رسمية ولم توجد كذلك واردات مرخصة مركزيا. وتبعا لذلك فقد كانت السلع الواردة تتكوّن من الأقمشة القطنية والصناعية والملابس الجاهزة بأنواعها والأدوات الكهربائية (كالمسجلات، الراديوهات، التلفزيونات والخلاّطات بأنواعها والأوانى المنزلية والساعات والروائح والسجائر والأحذية ويتم تسويقها ليس فقط فى دارفور وإنّما تصل الى أسواق أخرى كالأبيض وأم درمان. وتشمل قائمة الواردات كذلك سلعا تموينية هامّة كالسكر والأرز والدقيق والمكرونة. أمّا تمويل هذه السلع فقد كان يأتى أساسا من تصدير (تهريب) الجمال والضأن ومدخرات السودانيين الذين يعملون هناك (بصورة غير قانونية فى الغالب) خاصة العمال غير المهرة، وصغار الموظفين من دارفور وكردفان، بالاضافة الى تصدير بعض السلع الهامشية مثل الحنة والمراكيب.

التكوين السلعى لتجارة الحدود:-

(أ) الصـــــادرات :-

بالنظر الى الجدول رقم (١) يمكن تصنيف الصادرات الى:-

(١) صادرات محظورة أصلا (عملة) أو محظورة أحيانا لأنّهـــا مواد غذائية هامّة ،وفى حالة شح مستديم فى السنوات الأخيـرة (ذرة ودخن وزيوت وأقمشة شعبية) أو ليست من انتاج الســودان -أى مستوردة بعملة صعبة- (مواد بترولية) وجميعها يمكـــن تصنيفها بأنّ تهريبها ضار (أنظر مقدّمة هذا البحث).

(٢) صادرات أخرى (أيضا مهرّبة) مثل الجمال والأبقار والضأن وتهريب هذه المجموعة ليس ضررا كلّه. فللضأن والأبقار الى حدّ ما سوق عالمية (أساسا السعودية) ويمكن أن يصدّرا ذبيحـا أو حيّة بالعملات الصعبة. أمّا الجمال فإنّ سوقها الرئيسية سابقا كانت مصر ثم أصبحت ليبيا مع تأثير ضئيل على لحم الذبيح فى السوق المحلّى عند التصدير. ومن الأوفق أن يشجّع تصدير الجمال الى الجماهيرية اللّيبية لأكثر من سبب . أولا لوجود سوق لسلعة لم يكن لها فى السابق طلب يذكر داخل السودان أو خارجـــه ، ويمكن أن تقنّن لتعود بحصيلة من العملات الصعبة. أمّا بالنسبة للأبقار والضأن فنسبة لبعد الاقليم عن موانىء التصديـــــر الرئيسية فليس هنالك ضرر يذكر بالتصديق بتصديرها للأقطـــار المجاورة وتوريد جزء منها فى شكل سلع محدّدة مثل مـــــواد البناء بالاضافة الى وجود أسواق جديدة لها تشجيعا للتجـــارة مع الأقطار الافريقية.

ثانيا: فى تصدير الجمال والأبقار والضأن تشجيع لهذا المجتمع الرّعوى الذى كان الى وقت قريب غير متحمّس لبيع الماشية أساسا وليس لماشيته سوق مشجّعة أيضا. ولتحويل هذه الثروة الـــــى رأس مال نقدى يمكن استثماره بصورة أفضل فى استثمارات محلّية كما فى استخراج العطرون.

والسبب الثالث والأخير هو ضعف طاقة المرعى فى السنوات الأخيرة

ممّا يستدعى تقليل الثروة الحيوانية الموجودة ،وتشجيع أصحابها الى الاحتفاظ بنوعية أفضل أكثر من احتفاظهم بعدد أكبر.

(٣) أحد المصادر الهامّة لتمويل الواردات من الدول المجاورة هو العمالة المدرّبة وغير المدرّبة ، التى تهاجر سنويا الى الجماهيرية اللّيبية على وجه التحديد. لقد أسهمت إمكانية العمل فى خارج الوطن فى توفير العمل لكثير من العمّال غير المهرة ،والذين كانوا يمكثون فترة عطالة (بعد الموسم الزراعى) قد تصل الى أكثر من نصف العام. واستيعاب هؤلاء شىء مجد لاشك لكن فرص العمل اجتذبت أيضا كثيرا من ذوى الخبرة والمهارة على قلّتهم، فأثّر ذلك سلبيا على أداء الكثير من المرافق فى الاقليم، وعلى وجه التحديد فى قطاع المعلّمين. ولاشك أنّ هذا يتطلّب علاجا أفضل وأنجع من حظر الهجرة واللّجوء الى الحلول البوليسية السهلة، إذ مازالت مسبّبات الهجرة قائمة وهى اقتصادية فى المقام الأول. وستظل الهجرة قائمة والتحايل على قوانينها شغل الرّاغبين فيها الشاغل.

(٤) بقية السلع المهرّبة مثل الحنّة ،والمراكيب والملح سلع يمكن تشجيع تصديرها بالمقايضة مادامت لها أسواق فى الدول المجاورة إذ سيشجّع ذلك انتاجها محلّيا وينعشه ممّا يعود بفوائد كبيرة على الاقتصاد السودانى وعلى القائمين بانتاج تلك المواد. ويلاحظ أنّ جزءا من السلع المهرّبة الى تشاد وليبيا مصدّق بالمقايضة بها مع افريقيا الوسطى (الأسبرو، والملح والمراكيب والأوانى المنزلية) ممّا يجعل تعميم المقايضة الى الأقطار الأخرى أمرا معقولا ومنطقيا.

(ب) الـــــواردات :-

(١) يلاحظ أنّ الواردات (المهرّبة) يمكن تصنيفها كالآتى:-

(أ) نقل ومواصلات : عربات ،درّاجات بخارية ،قطع غيار.

(ب) مواد غذائية وطبّية ومواد بناء ،دقيق، سكر، أرز مكرونة، لبن مجفّف ،بهارات ،أخشاب ، أدوية.

(ج) سلع استهلاكية مصنّعة : أدوات كهربائية (راديوهات

مسجلات ،فيديوهات ،ثلاّجات ،تلفزيونات ،خلاّطات)
ساعات ،سجائر،عطور،صابون، أقمشة ، أوانى منزلية ،
بطاطين، أحذية ،ملابس جاهزة ،خرز وشاى) .

هنالك أيضا السلع المسموح باستيرادها بالمقايضة بالنسبة لافريقيا الوسطى وهى الشاى والبن والخشب والبهارات .
بالنظر الى القائمتين (أ) و(ب) من السلع الواقعة فى نطاق المواد الغذائية ومواد البناء نجد أنّها سلع تسعى الحكومة الى توفيرها بكلّ السبل ولجميع الأقاليم نظرا لأهّميتهاولحيويتها . من هذا المنطلق فإنّ المساهمة فى توفيرها من خارج موارد النقد الأجنبى الرسمية يجب أن يقابل بكثير من التشجيع . ورغم أنّ استيراد هذه السلع لا يتم دون مقابل إلاّ أنّه إذا كان يتم بتصدير سلع سودانية فائضة عن الاستهلاك المحلّى، أو لها سوق فى الدول المجاورة فقط فإنّ ذلك أيضا يجب أن يتم تشجيعه . فما الذى يمكن أن يخسره السودان باستيراد (تهريب) الدقيق والسكر والبن المجفّف والأخشاب وعربات النقل، مقابل تصدير البصل والتوم والملح والحنّة والمراكيب أو حتى الجمال ؟

أمّا القائمة (ج) فتحتوى على سلع استهلاكية مصنّعة بعضها مسموح باستيراده والبعض الآخر محظور حماية للصناعة المحلّية . وهنا يمكن القول بأنّ السلع المحظور استيرادها حمايةللاقتصاد السودانى وتشجيعا للصناعة المحلّية ، يجب أن يستمر حظرها من جميع الموانىء مهما بعدت . على أنّ هناك شرطا يجب توفره فى حالة الحظر وهو وجوب ترحيل السلع المصنّعة محلّيا الى جميع الأقاليم مهما بعدت ، إذ دون ذلك تنعدم العدالة ويعاقب مواطنو الأقاليم النائية على بعدهم بحظر الاستيراد دون توفير البديل المحلّى.(٥)

أمّا بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأخرى (المصنّعة) والمسموح باستيرادها فإنّنا إذا أخذنا فى الاعتبار مساحة الوطن وسوء المواصلات أو تكلفتها العالية خاصة فى موسم الخريف - فيمكن التصديق باستيرادها من منشئها (ترانزيت) - فمثلا يمكن

استيراد هذه السلع من ايطاليا عبر ليبيا الى ملّيط. وهذا الترانزيت ربما كان أقرب ممّا لو استوردتها عن طريق بورتسودان أو حتى فى شكل إعادة صادرات (إذا كانت أسعارها أقلّ من أسعار مثيلاتها عن طريق بورتسودان). ويمكن اعتبار كلّ ذلك إجراء موّقتا حتى تتحسّن المواصلات، وتتوفر السلع فى جميع الأقاليم بأسعار متشابهة. فمن الصعب استمرار حرمان تجار الأقاليم (أو المنتجين بمناطق الحدود) من الاستيراد بتطبيق نفس المقاييس الخاصة بالتسجيل والتأمين عليهم دون مراعاة للظروف الأخرى والتى لا يمكن إغفالها. إنّ السياسة العامّة الخاصة بتنظيم التجارة وتوفير السلع لجميع المواطنين يجب أن تراعى الظروف الخاصة والمتغيرات الديناميكية المستمرّة وتعتبر العدالة فى توزيع السلع وتوافرها دون المساس بعائدات الدولة من رسوم جمركية وغيرها. إنّ ابتداع اجراءات وقوانين تستوعب الظروف والمتغيرات الخاصة بالأقاليم النائية ولا تعرّض المواطنين للنقص المستمر فى كثير من المواد الأساسية منها وغير الأساسية، ليس بالشىء المستحيل. ويمكن، إذا ما توافرت النية السياسية السليمة، أن يحقق لجميع المواطنين مهما نأت أماكن عملهم ومعيشتهم عن عاصمة البلاد المساواة المرغوبة فى الاستهلاك. ولاشك أنّ ضوابط التجارة الخارجية ضرورية ولم تسن عبثا، لكن قطعا ليس القصد منها حماية تجار الوارد. وفى قسم الاستيراد بوزراة التجار محاولات جادّة لادخال معايير تمكّن من دخول أفراد جدد فى مجال الاستيراد بما فى ذلك تجار الأقاليم مثلا.

إنّ الذى يؤدى الى تركيز التجارة الخارجية فى أيد قليلة من تجار العاصمة هو استحالة المنافسة رغم فرصها المفتوحة إسميا للجهات الرّاغبة من الأفراد ذوى المقدرة من الأقاليم، بما فى ذلك إدمان المجىء الى العاصمة لاكمال الاجراءات أو متابعتها أو الاتصال بالبنوك التجارية، التى تموّل تجارة الوارد والصادر. لقد تلاحظ منذ زمن أنّه رغم ظهور الاعلانات الصحفية الخاصة بفتح الاستيراد فى الصحف السيّارة والاذاعة، فانّ بعد الأقاليم

وصعوبة الوصول منها، يشكل حماية طبيعية لتجار الاستيراد بالعاصمة والمناطق القريبة، ومانعا طبيعيا لغيرهم. وفي مثل هذه الظروف تصبح المساواة الاسمية في زمن الاعلان غير ذات معنى. إنّ الدعوة هنا ليست لكسر الاحتكار في مجال الاستيراد وتوزيعه على تجار الأقاليم بقدر ما هي تنبيه الى ما أدّى ويؤدي مثل هذا في عدم توفير السلع في الأقاليم بالكميات المناسبة وفي الأوقات المناسبة. إنّ هذا الشح في الأقاليم لا ينتج فقط لوجود اختناقات في مجال النقل، وإنّما كذلك لتمركز الاستهلاك في منطقة الوسط (بالخرطوم والجزيرة) ممّا يغري التجار بالتركيز على هذه المنطقة توزيعا أو تخزينا، أو كليهما. وما ظهور مخازن السوق السوداء (غير القانونية) في العاصمة المثلّثة وضواحيها إلاّ تأكيدا لهذا. هذا غير ما انتاب وصول السلع الى الأقاليم نتيجة تعرّضها الى الحظر بواسطة أوامر محلّية (مثلا محافظة الخرطوم) في الحالات التي يتوقع أن ينتج فيها شح في المستقبل.

صحيح أنّ السودان لا يجاور أقطارا صناعية منتجة للسلع الاستهلاكية المصنّعة، لكن إذا ما أمكن الاستيراد من تلك الدول - حتى من إعادة الصادر - فيجب أن ينظر اليها من وجهة نظر الصالح العام للمواطنين، خاصة إذا كانت تصل اليهم بأسعار أقل من أسعار الوصول عن طريق بورتسودان، وبأيّ من الصادرات السودانية. إنّ وجود نقاط للجمارك يمكّن من فرض الرسوم المقرّرة على السلع الواردة والصادرة ويحفظ للدولة حقها في تحصيل تلك الرسوم بالاضافة الى فك الضوائق السلعية في الأقاليم المعنية، بل وربما أقاليم أخرى. أمّا ما كان من أمر تجربة نقطة جمارك ملّيط في أوائل السبعينات فهو ليس بعيدا عن الأذهان حيث أسهمت في انسياب السلع وزيادة موارد الدولة. إنّ ترشيد، وليس منع تجارة الحدود، هو الذي يجب أن يكون هدفا. ويمكن أن يتم ذلك في إطار السياسة العامّة للدولة، والتي يجب أن تضع مصلحة المواطنين وتوفير السلع لهم بالمساواة نصب الأعين. إذا روعي ذلك، فيمكن أن توقع

بروتوكولات تجارية مع الدول المجاورة وتقنّن التجارة وتحدّد سلع الصادر والوارد على أساس اقتصادى ورفاهى بحت . مثلا، يمكن أن يشجّع استيراد مواد البناء أو أدوية الحيوان بعد فحصها والتأكد من صلاحيتها، أو يسمح بتصدير كوتة معينة فى العام من الجمال والأبقار والضأن. ويمكن أن يطلب كذلك تحويل جزء من عائد التصدير بالعملات الأجنبية (أو عوضا عن ذلك بواردات معينة) مثلما كان معمولا به بالنسبة لمقايضة المدن قبل الغائها فى ١٩٧٩م

أمّا الاعتبارات الأخرى، سياسية أو غيرها، فهى قد تكون فى غاية الأهمية ومعالجتها يجب أن تتم فى اطار المصلحة الوطنية العليا. وهى فى هذه الحالة توفير السلع والخدمات وتعظيم الرفاهية الاجتماعية دون إخلال بمقتضيات السيادة. لقد تمّت تجارة الحدود فى غالب تاريخها فى ظل علاقات سياسية متوترة مع الأقطار المجاورة، تعرّضت من جرّائه تجارة الحدود وتنقل مواطنو البلدين الى الحظر واللاقانونية. إنّ العلاقات التجارية والثقافية، فى تقديرنا، علاقات أزلية وتنميتها وتشجيعها يؤدى مستقبلا الى تفهّم أفضل بين الشعوب المعنية، والى احتمالات سوء تفاهم أقل مستقبلا. إذن فعلى المدى البعيد فإنّ سياسة تنمية تلك العلاقات هى أضمن وأفضل لحسن الجوار من المساس بها وحظرها نتاجا لردود فعل وقتية. إنّ للدول التى تختلف حكوماتها وسائل كثيرة للاحاطة بتلك الخلافات ولها الحق فى استعمالها. إلا أنّ بعض تلك الوسائل أنجع وأفضل على المدى البعيد من البعض الآخر. وفى هذا الاطار يجب النظر الى معالجة أمر تجارة الحدود وعلاقات المواطنين على الحدود. إذ أنّ استعمال وسيلة قفل الحدود ومنع التجارة والعبور مثلا - رغم لجوء دول كثيرة اليه فى الظروف الطارئة - هو إجراء بليغ الأضرار بمواطنى المنطقة المعنية. ورغم ما يطلب منهم من تضحية كنتيجة للضرر الذى يصيبهم من جرّاء ذلك إلا أنّ هذا يجب أن يكون فى أضيق نطاق زمنى ممكن، وربما أدّى فى الوقت نفسه الى التزام الدولة بتعويضهم بتوفير السلع والعمالة

وغيرها ممّا كان متوفرا فى غير ذلك الظرف الطارئ، لأنّهم بذلك القرار يعيشون ظروفا متوترة لا يعيشها أمثالهم من المواطنين الآخرين.

مساهمة تجارة الحدود فى اقتصاديات اقليم دارفور:-

تجارة الحدود، مثلها فى ذلك مثل جميع المناشط الاقتصادية لها مضارّها ومنافعها ولها مساهمتها سلبا وإيجابا على الأقاليم المعنية وقبائلها الحدودية على وجه الدقة. ممّا سبق يتضح أنّه ليس بالامكان الاستغناء عنها كلّية وربما لم يكن ذلك مرغوبا فى المقام الأول ولذلك سعت الحكومات المتعاقبة الى ترشيدها تقنينا أو مراقبة بحسب الامكانيات.

لقد اختلفت طبيعة وحجم تجارة الحدود، كما رأينا، باختلاف المناطق الحدودية وطبيعة الدول المجاورة من حيث (الغنى أو الفقر) والسلع المتبادلة. وقبل أن نتعرّض الى تفاصيل تلك الآثار يمكننا القول بأنّه ليس من السهل التقليل من أهميتها عامّة على اقتصاديات اقليم دارفور لأنّها قد مسّت دخول كثير من المواطنين بالاقليم ونمط حياتهم المهنى والمعيشى. ولم تفت هذه الملاحظة على غالبية الجهات المسئولة التى عكست تقاريرها الدورية قدرا عاليا من الفهم لأهمّية هذه التجارة وتأثيرها وكيفية التقليل من سلبياتها.(٦)

تعدّدت آثار هذا النشاط ومسّت أوجه الحياة المختلفة اقتصادية كانت أو اجتماعية. ففى الجانب الايجابى وفّرت هذه التجارة سلعا تموينية على غاية من الأهمية كالسكر والشاى والدقيق والأرز والأسمنت كما وفّرت سبل المواصلات كاللّوارى لكلّ من شمال وغرب دارفور، فى الوقت الذى اشتدّت فيه أزمة توفير مثل هذه السلع إمّا لندرتها أو لصعوبة توصيلها من جرّاء ندرة الوقود. وربما لا يدرى أحد كيف كان سيكون الحال لولا توفّر تلك السلع عن طريق تجارة الحدود علما بأنّ الجفاف والحرب التشادية الأهلية كانا على أشدّهما. بالاضافة الى ذلك، فقد وظّفت بعض المدّخرات الناتجة عن ممارسة تجارة الحدود فى مناشط اقتصادية فى غاية الأهمية مثل المواصلات الأهلية المنتظمة بين

مدن الاقليم وبين الأقاليم الأخرى خاصة عاصمة القطر،وفى ارتياد آفاق استثمارية جديدة مثل تنقيب وترحيل العطرون[٧] من أقصى شمال دارفور الى أسواق الاقليم والأسواق المركزية الأخرى. وقد كان العطرون رغم أهمّيته وحيويته للثروة الحيوانية، يستجلب بقوافل الجمال فى ما لا يقل عن مدّة الشهر،وكان يستجلبه مالكو القطعان كلّ على حده، ولم يدخل مجال التبادل النقدى بكميات تجارية إلاّ مؤخرا.

من ناحية أخرى،فقد ساعد النشاط الاقتصادى على الحدود (وعلى الحدود اللّيبية على وجه التحديد) على امتصاص ظاهرة البطالة الموسمية لدى قطاع المزارعين،والذى لا يزيد موسمه الزراعى عن خمسة أشهر. ويذهب كثير من هؤلاء المزارعين للعمل فى الجماهيرية اللّيبية خلال هذه الفترة. لكن امتصاص البطالة الموسمية لم يقتصر على قطاع المزارعين بل تعدّاه الى القطاع الرّعوى حيث انخفضت الأعداد التى كانت تقوم على أمر القطعان الى المستوى الأمثل. كذلك استطاع طريق ليبيا/ ملّيط أن يوفّر الكثير من الأعمال المهنية للشباب الذين لم يتمكنوا من اكمال دراستهم مثل قيادة عربات النقل والآليات وأعمال الخشب والتجارة والبناء والأعمال الكهربائية والميكانيكية،بالاضافة الى فرص التدريب لعدد آخر منهم فى مجال الأعمال الادارية والحسابية وغيرها.

لم تقتصر ايجابيات النشاط الاقتصادى الحدودى على ما سبق من آثار اقتصادية بل تعدّته الى آثار على البيئة. فمن المعتقد أنّ السحب المتزايد من الثروة الحيوانية المباعة للدول المجاورة (خاصة الجماهيرية اللّيبية) يؤدى الى توازن بين كمية الثروة الحيوانية وطاقة المرعى،وهو التوازن الذى اختلّ بفعل ضغوط الجفاف وازدياد الثروة الحيوانية فى السنوات الأخيرة. وقد أدّت حركة السحب هذه،وتحرّك مجموعات كبيرة للعمل بليبيا،واستعمال مدّخراتهم فى بيع وشراء الماشية - أدّت الى تحويل المجتمع الرّعوى الاستهلاكى، الذى كان يقوم على تنمية ثروته الحيوانية بصفة مطلقة دون تنويعها وتحسين نوعيتها،وادخاله الى الاقتصاد النقدى وتحقيقه قفزة نوعية فى تعامله مع الثروة الحيوانية حيث أصبح التعامل

معها أقل عاطفية وأكثر تفهّما الى دورها الانتاجي.

أمّا في الجانب الاجتماعي فقد تلاحظ بصفة أكثر وضوحا في الحدود التّيبية السودانية - انخفاض معدّل بعض الجرائم السائدة مثل السرقات . ويعزى ذلك الى توفّر العمل بالقطر المجاور حيث امتصّت تلك الفرص ظاهرة العطالة كما أسلفنا،هذا إذا أمكن تصنيف مرتكبي تلك السرقات على أنّهم دون عمل. كما مكّنت الزيادة في حركة السلع والمواطنين، مكّنت الجهات المختصة من تقديم خدمات أفضل في الصحة والتعليم والأمن والمواصلات أفاد منها الجميع.(٨) هذا بالاضافة الى ما أسهم به النشاط الحدودي التجاري من توثيق للتعاون بين مواطني الدول المجاورة - خاصة على حدود افريقيا الوسطى وتشاد - ممّا جعل الرّعاة يرعون في أمان بين السودان وتلك الدول.

لكنّ آثار النشاط الاقتصادي الحدودي ليست ايجابية كلّها. فعلى جبهة السلبيات نجد أنّ تهريب الثروة الحيوانية وبعض السلع التموينية كالدقيق وزيت الطعام والسكر من السودان يأخذ شكلا ضارّا ومؤثرا في بعض مناطق الحدود. وقد سبق القول في خطورة التعميمات عن سوءات وأضرار التهريب ،وكيفية الحد منها (أنظر الخلاصة أدناه). إنّ الشكل الأوضح للأثر السلبي للنشاط الاقتصادي الحدودي قد ظهر أكثر ما ظهر في منطقة ملّيط على الحدود التّيبية حيث قطع كثير من طلاّب المدارس في الثانويات العامّة والعليا دراستهم مفضلين الهجرة الى الجماهيرية التّيبية ،والتي اجتذبت ،فضلا عن هؤلاء، أعدادا متزايدة من الكوادر المؤهلة - خاصة معلّمي المدارس - ممّا أحدث خللا واضحا في هياكل الادارة بالاقليم خاصة الهيكل التعليمي.ويزداد الأمر سوءا بهجرة هؤلاء دون اجراءات رسمية حيث يتعرّضون الى العمل بأجور قليلة أو الطرد من ليبيا. وفي كلتا الحالتين فهم في وضع لا يسمح لهم بتحويل مدّخراتهم بصورة رسمية ولذا يتم اللّجوء الى استيراد السلع الاستهلاكية آنفة الذكر (أنظر التكوين السلعي) والتي بدورها قد تناقص بعض السلع المحلّية المحمية، بما في ذلك من أضرار واضحة.

خلاصـــــــــــة :-

لقد تعرّضنا فيما سبق لطبيعة تجارة الحدود مع الأقطار المتاخمة لدارفور وتطوّرها عبر سنوات طويلة ومساهمتها فى اقتصاديات الاقليم سلبا وإيجابا ،خاصة فى ظروف الجفاف والحروب الأهلية التى انتابت المنطقة. ممّا لاشك فيه أنّ لتجارة الحدود فى اقليم دارفور أهمّيتها الخاصة التى نبعت من ظروف المناطق الحدودية الصعبة وقبائلها ،ومن استحالة محاربة التهريب بها أو الحد منه (إن كان ذلك مرغوبا فى الأصل). ولكلّ ذلك فقد اجتمعت تقارير الجهات المعنية على أهمية هذا النوع من النشاط ،واستحالة محاربته (عمليا) لظروف المنطقة الوعرة وتداخل القبائل واقتصادياتها وهو تداخل تلعب فيه سلطات بعض الدول المجاورة ، التى تسهم فى تسهيل دخول بعض السلع الى أراضيها دورا مشهودا. وعكست تلك التقارير روح هذا التفهّم وشملت ،فيما شملت من مقترحات ،تنظيم تجارة الحدود وتقنينها ،وفتح باب تصدير بعض السلع ،وتنمية العلاقات القائمة ،ومنح المحافظين سلطات إصدار تراخيص تجارة الحدود..... الخ.

على أنّ ما يهمّنا هنا ،نتيجة لما تقدّم ،هو التأكيد على أهمية هذه التجارة والدور الهام الذى تقوم به مع استحالة الحد منها بصورة فعّالة .وعليه فيجب النظر اليها فى إطار السياسة العامّة للدولة فى مجال التجارة الخارجية (أى تعظيم حصيلة النقد الأجنبى وحسن استعماله) بالاضافة الى العوامل الأخرى، أمنية كانت أو غيرها. لكنّنا نرى أن تكون هنالك مبادىء عامّة فى النظر الى تجارة الحدود منها :-

(١) مراعاة العدالة فى توزيع السلع وتوفرها بالأسعار المناسبة لجميع المواطنين دون أن يكون للبعد الجغرافى أثر عقابى فى أسعار السلع أو عدم توفرها. ولعلّه من الملاحظ أنّ مواطنى الاقاليم النائية فى السنوات الأخيرة يشترون السلع المصنّعة والأساسية بأعلى الأسعار (لارتفاع تكلفة الترحيل) ويبيعون سلعهم (محاصيل،ماشية) بأثمان زهيدة لبعدها عن المركز وموانىء التصدير، أى تحرّك شروط التبادل التجارى فى غيرصالحهم).

(٢) مراعاة ألا يضار بعض المواطنين - أكثر من غيرهم - من الاعتبارات والقرارات السياسية المركزية ،وذلك بتقليل الضرر الناجم عنها ما أمكن وتقصيرمدّة سريانها، أو استبدالها،ويمكن في ذلك استشارة الأقاليم المعنية في تقدير الأضرار الناجمة وكيفية تقليلها أو تعويضها.

(٣) ألا يغفل في تقدير أضرار تجارة الحدود أو التهريب المتصل بها الانسياب السلعي النهائي مع القطر المعني، إذ أنّ الضرر الأساسي من التهريب هو وجود انسياب سالب لرأسمال القطر المعني (في شكل سلع أو عملات أو ذهب) الى الخارج دون تعويضه بانسياب مماثل الى الداخل،لأنّ المحصّلة النهائية لذلك هو إفقار القطر المعني. مثلا إذا استورد القطر (أ) مائة رأس من الماشية فيجب أن يحوّل ما يقابلها بالعملات الحرّة (مثلا) الى القطر(ب). فإذا سجّلت الماشية المستوردة على أساس أنّها ألف رأس وليست مائة ، فستحوّل قيمة ألف رأس الى القطر (ب) وليس قيمة مائة رأس فقط ويحدث هذا في بعض الأقطار مثلا أن يكون بالقطر (أ) أفراد يرغبون أو شركات ترغب في تحويل (تهريب) أموال (ربما استولوا عليها بصورة غير مشروعة) الى الخارج دون أن يتمكنوا من ذلك بالقنوات الرسمية. (وعلى ذلك يمكن القياس). في ظلّ الملاحظات أعلاه يمكن النظر الى تنظيم تجارة الحدود وتقنينها (أو عدمه)[٩] وربما أمكن هنا القول بأنّ تقنين تجارة الحدود ليس بالضرورة حلاً لجميع المشكلات المرتبطة بها، إذ ربما اختلفت الأشكال التنظيمية المثلى لها باختلاف المناطق. فما ينطبق على المنطقة الشمالية (ملّيط) من فوائد نتيجة للتقنين قد لا ينطبق على المنطقة الجنوبية الغربية (أم دافوق) لاختلاف خواص كلّ منهما. وعليه فيمكن القول بأنّه ليست هنالك كلمة نهائية حول هذا الأمر، لكنّنا قد لا نجانب الصواب والمصلحة العامّة (تعظيم الفائدة) إذا نظرنا الى تجارة الحدود في إطار المبادئ العامّة أعلاه ومن خلال استطلاع آراء المسئولين عن تنظيمها والمشاركين فيها من الأفراد،والمنتفعين بها من المواطنين. وفي جميع الأحوال،فانّ تطويرها وليس الحدّ منها،هو الاتجاه الصحيح.

الهوامـــــش

* نوقشت مسودة لهذه المقالة فى حلقة نقاش عقدها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة الخرطوم فى فبراير ١٩٨٤م.

* ويودّ الكاتب أن يخص بالشكر فى هذا المقام كلاً من صالح مهدى وعجب الدور محمد لاسهامهما فى جمع المعلومات الخاصة بهذه المصلحة.

(١) لوصف تجارة الحدود فى فورىرينقة وبيضة أنظر:-

Paul Doornbos (Trade in Two Border Towns: Beida and Foro Boranga " Darfur Province") in Leif O. Manger (ed) Trade and Traders in the Sudan,(Bergen, 1984) pp. 139-187.

وكذلك : على عبد القادر عن التهريب (الخرطوم: المجلس القومى للبحوث ،١٩٧٦).

(٢) بالمحطة ٦ ضبّاط و٩ حرس ولظروف المنطقة تقوم سلطات الجمارك بتقدير قيمة السلع الواردة على أساس تشجيعى (مخفّض) وتعفى الخمسمائة الجنيه الأولى. كذلك يقوم المجلس بفرض رسوم مقدارها ٥ فى المائة من المبلغ المدفوع للجمارك.

(٣) هنالك اتفاقية بتصدير ماشية الذبيح أبرمت فى ١٩٧٧/٦/٢٥م.

(٤) تقع قرية أم دافوق على الحدود بين السودان وافريقيا الوسطى الى الشمال الغربى من مدينة نيالا على مسافة تقطعها العربات فى سبع ساعات ،وتسكنها قبيلة السارا من افريقيا الوسطى وكذلك بعض الرّعاة من قبائل التعايشة والفلاّتة والبرنو والهبّانية. وهى نقطة جمارك موسمية تعمل ستة أشهر (ديسمبر الى يوليو) حين يأتيها التجار من رهيد البردى ويعودون وقت الأمطار لظروف الخريف.

(٥) يمكن السماح بالاستيراد حتى للسلع المحظورة لاستعمال الاقليم أو جزء منه فقط فى حالة صعوبة ترحيل البدائل المحلّية ،فيمكن مثلا أن يسمح لدارفور باستيراد الأقمشة الشعبية على أنّها سلعة محظورة فى بقية القطر مع وجوب وضع الضوابط لمنع تسرّب

ما تستورده دارفور الى بقية أجزاء القطر حتى لا يضرّ بالحماية الممنوحة قوميا للأقمشة الشعبية المنتجة محليا.

(٦) تبدّى هذا الفهم فى التقارير المرفوعة من مكتب رئاسة مصلحة الجمارك للمديريات الغربية نيالا،ورئاسة شرطة جنوب دارفور وسفارة السودان ببانقى (افريقيا الوسطى).

(٧) العطرون مادة ملحية متوفرة فى أحجار فى سطح الأرض وباطنها ويستعمل العطرون فى سقيا جميع الحيوانات ويعتقد بأنّه ذو فائدة فى تسمينها وجودة صحتها وطيب طعم لحمها إن كانت للذبيح.

(٨) تتحصّل السلطات المحلّية - مقابل تقديم الخدمات - فى ملّيط على ستة جنيهات رسوم دخول عن كلّ عائد زائدا ٥ فى المائة من المبلغ المدفوع للجمارك زائدا رسوم مرور ٢٠٥ جنيه عن كلّ عربة. وفى الجنينة يفرض ٥ فى المائة من المبلغ المدفوع للجمارك عن كلّ مواطن عائد كرسوم خدمات (١٩٨٢).

(٩) يرى بول دور نبس فى دراسته لمنطقة فور برنقة - بيضة (١٩٨٣) أنّ من الخطأ تقنين التجارة فى تلك المنطقة لأنّ الدخل الذى يأتى الحكومة عن طريق الجمارك سيكون أقل من الضرائب التى تفرضها على السلع (الضرائب المحلية وعوائد الأسواق وغيرها) وعليه فإنّ تقنينها سيقتل (الدجاجة التى تبيض الذهب) على حد قوله.

جدول (١)

التكوين السلعى لتجارة الحدود فى دارفور

(تهريب ومقايضة)

القطر	الصادرات الى: (ومصادر تمويل الواردات)	الواردات (من)
(١) تشاد نيجريا الكمرون	عملة سودانية ،مدّخرات سودانية بالخارج،ذرة ،دخن،ماشية (أبقار) ، شاى،زيت ،ملح ، مواد بترولية ، أقمشة شعبية أدوية .	خشب ،بن،صابون،سكر سجائر، دقيق، أدوية عطور،خرز،لبن مجفّف عربات ،قطع غيار، سهّارات .
(٢) ليبيا	إبل، ضأن، عمال سودانيون بليبيا ، حنّة ،مراكيب	سكر،دقيق، أرز،مكرونة سجائر، أقمشة بأنواعها ملابس جاهزة ، أوانى منزلية ، أدوات وأجهزة كهربائية (ثلّاجات) تلفزيونات فيديوهات مسجلات ،ساعات ، أحذية عطور
(٣) افريقيا الوسطى الكمرون	بصل،ثوم ، أدوية ، (أسبرو) أوانى منزلية ،بلح،ملح مراكيب ،زيوت طعام ،ماشية .	شاى،بن، خشب بهارات (كمبة) جنزبيل جابسندة (بهارات) لبن مجفّف ،عطور، صابون،كحول،سجاشر، عربات ،دراجات بخارية .

جـــــدول (٢)

بروتوكول تجارى بين السودان و افريقيا الوسطى

١٩٧٤م

(أ) السلع السودانية القابلة للتصدير لافريقيا الوسطى:-

(١) قطن ومنتجاتـــه.
(٢) خيوط صناعيـــة.
(٣) حرير صناعـــى.
(٤) منتجات زراعية (البصل الطازج و المجفّف).
(٥) منتجات أخرى مثل (أثاثات خشبية ،معدنية ،لمبـــات كهربائية، أدوات طباعة، معدّات نقل (لوارى ،وابـــورات قطارات ،بصّات ،أسفلت ،بنزين) جلود وأحذية، كيماويـات أفلام، مواد بلاستيكية، معدّات مطبح، أدوات ،ألمونيـوم، معلّبات، فواكه وخضروات، أدوات مكتبية، أسفنـــج، منتجات يدوية، مواد بناء، بسكويت، أسمدة، بلح،سمـك سجائر، فول، زيت سمسم (وقد حظر تصدير الزيوت فـــى نوفمبر ١٩٧٨).

(ب) السلع الافريقية القابلة للتصدير للسودان:-

بن، سجائر وتباكو، شطة وفلفل، موز وكاكاو، نباتـــات طبّية، منتجات يدوية، أفلام، أسطوانات، كولا، جواهـز، عاج، أدوات تجميل، ساعات (منبّهات) وملابس داخليـــة.

جـــدول (٣)

حجم التهريب عبر أم دافوق مـــــن ٧٥-١٩٨٢ *

العـــــام	أنواع السلع المهرّبـــــــــة	القيمـــــة بالجنيـــه
١٩٧٥	روائح + سجائر بنسون وبـــــرازا + صابون تواليت	٥٠٠٠ر٠٠٠
١٩٧٦	روائح + سجائر + كمبـة +جابسنـــدة	٤٠٠٠ر٠٠٠
١٩٧٧	روائح + سجائر + صابون تواليـــت	١٥٠٠٠ر٠٠٠
١٩٧٨	سجائر + روائـح + صابـــــــون	١٧٠٠٠ ر٠٠٠
١٩٧٩	سجائر + روائح + صابـون تواليـت	٢٩٠٢٦ ر٠٠٠
١٩٨١	سجائـــــــــر	٥٠٠ ر٠٠٠
١٩٨٢	-	-

* رصد جمارك نيالا/ أم دافوق - دفاتر اعلانات الحجز.

ملحوظـــــة :-

المعلومات التى بالجدول تعبّر عن حجم البضائع التى تمّ حجزها بالجمارك فقط وهى فى حد ذاتها تقريبية. كما أنّها لا تعطـــى الصورة الكاملة للتهريب بالمنطقة.

جـــدول (٤)

أسعار السلع الصادرة الى افريقيا الوسطـــى ١٩٨٢

نوع السلعـــــة	السعر بالسودان بالجنيه السودانى	السعربافريقيا الوسطى(مـــا يعادل ذلك بالجنيه السودانى
البصل (جـــوّال	٢٠	٢٥
الأسبرو(كرتونة)	١٦٠	١٣٥
البلح (جـــوّال)	٥٤	٧٠
الملح (جـــوّال)	١٣	٢٠- ٢٥
التوم (جـــوّال)	٢٥	٥٠
السريـــــــر	٢٥	٣٥
الزيت (صفيحـة)	١٧	٢٨

المصدر: دراسة ميدانية

جـدول (٥)

أسعار السلع الواردة الى السودان من افريقيا الوسطى (١٩٨٢)

نوع السلعـــــــة	السعربافريقيا الوسطى (جينه سودانى	السعر بالســودان بالجنيه السودانى
البن (قنطـــــار)	٩٥	١٤٠
الخشب الأبيض (لـــوح)	١٠	١٥
الخشب (مرينة ١١ ½ x ٣)	٥	٧
الجابسندة (قنطـــار)	٧٠	٨٠
الكمبـــة (قنطـــار)	٧٠	٨٠
لبـــــن (كرتونـــة)	٢٥	٥٠
لـــورى نيســـان)	٢٤٠٠٠	٣٧٠٠٠
لـــورى أوستـــــن)	١١٠٠٠	١٨٠٠٠
لـــورى بدفورد سفنجة)	٨٠٠٠	١٥٠٠٠
درّاجةبخارية (موتـــر)	٥٠٠	٧٠٠

المصدر: دارسة ميدانية.

جـــدول (٦)

الواردات من جمهورية افريقيا الوسطى بالمقايضة (خلال ثلاثة أعـــوام) (مليمجـــــ)

نوع السلعة	عـــــام ١٩٧٩		عـــــام ١٩٨٠		عـــــام ١٩٨١		الجملـــــة		
	الكمية	القيمـــة	الكمية	القيمـــة	الكمية	القيمـــة	الكمية	القيمـــة	الرســـوم
خشب مراين وألـــواح	٧٧٩٩٩ -	٤٩٦٣٩ر٢٥٠	١٣٢٠٨٦	١٦٨٣٤٢ر٢٢٣	٧٦٨٨٦	١٢١٢٢١٣٧٤	٢٨٦٩٧١	٣٣٩٦٠٥٨٥٧	٢٤٦٤١٩٧٨٠
الشـــاى بالجـــوّال	٢٩٩	٢١٢٠٩٥٠	—	—	—	—	٢٩٩	٢١٢٠٩٥٠	٢٢٧٣٧٧٥
الجنزبيـــل بالكيلـــو	٧٦٨٠	٥٣٧٦٠٠	٤٣٤ر٠٨٠	—	—	—	٧٦٨٠	٥٣٧٦٠٠	٤٣٤٠٨٠
كمبـــة بالجـــوّال	١٣٣	٣٣٥٨٢٦	٢٣٧	١٠٠٩١٢٠	١٧٠	٩١٨٠٩٠	٥٤٠	٢٢٦٣١٣٦	٢ر٠٠٢ر٠٣٢
بن بالجوال	—	—	١٨٤١	+٤٦٨٤٠٩٠	٩٥٨٣	٤٥٤٣٩٥٨٤٥	١١٤٢٤	٥٠١١٩٩٩٣٥	١٥٨٧٩١٢٩٢
جابســـدة بالجـــوال	—	—	٧٣	١٨٥١٩٠	١٢٣	١٠٤٠٩٦٠	٣٩٦	١٢٢٦١٥٠	١١٢٨٧٢٤
الجملـــة	—	٥٢٦٣٣٧٢٦	—	٢١٦٧٤٠٦٢٩	—	٥٧٧٥٧٩٢٦٩	—	٨٤٦٩٥٣٦٢٨	٤١١٤٩٦٨٦

* صورة طبق الأصل

* المصـــــدر:- مكتب رئاسة جمارك المديريات الغربية نيالا.

جـــدول (٧)

الواردات عبر افريقيا الوسطى من دول أخرى بدون تحويل قيمة (مليمجـــــــــــ)

نوع السلعة	عـــــام ١٩٧٩			عـــــام ١٩٨٠			عـــــام ١٩٨١			الرســـــوم		
	الكمية	القيمة	الرسوم	الكمية	القيمة	الرسوم	الكمية	القيمة	الرسوم	الكمية	القيمة	الرسوم
عربات	٣٢	٢٠٦١٨١٠٠٠	٩٣٦٧٦٦٥٠	٣١	٢٥٩٦٠٥٠٠٠	٩٢٤٠٠٨٥٠	٤٠	٥٠١٧٣٠٠٠	٢٠٧٤٣٥٩٣٠	١٠٢	١٧٢٩٥٩٠٠٠	٣٩٣٥١٣٤٣٠
درّاجات بخارية مواتر	—	—	—		—	—		٥٥٥٠٠٠٠	٢٧٥٩٥٠٠	٢١	٥٥٥٠٠٠٠	٢٧٥٩٥٠٠
الجملة	—	٢٠٦١٨١٠٠٠	٩٣٦٧٦٦٥٠	—	٢٥٩٦٠٥٠٠٠	٩٢٤٠٠٨٥٠	—	٥١٢٧٢٣٠٠٠	٢١٠١٩٥٤٣٠	—	٩٧٨٥٠٩٠٠٠	٣٩٦٢٧٢٩٣٠

* صورة طبق الأصل

* المصـــدر:- مكتب رئاسة جمارك المديريات الغربية - نيالا.

جـــدول (٨)

ايرادات الجمارك للمحطات الغربيـــــــــة

١٩٧٠/ ٧١-٨١/ ١٩٨٢ (بالجنيه السودانـى)

العـــام	متحيـــــــط	الجنيـــــه	أم - افـــــوق
٧١/٧٠	-	٦٥ر٨٧٥	٤ر٩٧٣
٧٢/٧١	٣ر٦٩٨	٥٥ر٧٦٣	١٣ر٣٤٢
٧٣/٧٢	٢٩ر٦٤٣	٤٥ر٣٩١	١٩ر٢٧٠
٧٤/٧٣	٨٢ر٨٧٤	٣٠ر١٢٤	١٣ر٥٠٢
٧٥/٧٤	٢٥٢ر٢٦٨	٥١ر٤٤٤	١٧ر٣٠١
٧٦/٧٥	٦١١ر٤٧١	٤١ر٧٩٠	٤١ر٦٣٢
٧٧/٧٦	توقف بعـــد الحوادث بيـــن الســـودان وليبيـــا	٧٩ر٢٩٠	٨٩ر٥٨٦
٧٨/٧٧	٦٧١ر٠٠٠	٩٧ر٦٨١	٥٨ر٨٠٠
٧٩/٧٨	٤٤٦ر٥٤٢	٢٠٥ر٥٩٧	١١٠ر٤١٢
٨٠/٧٩	٤٨٣ر٩٣٩	٢٥٧ر٤٦٥	١٨٧ر٩٣٢
٨١/٨٠	-	٥٠ر٤٦٢	٣٢٦ر٤٠٠
٨٢/٨١	٢٤٢ر٠٠٠	٢٨ر٦٠٠	٦٦٤ر٦١٨

المصـــــدر:- التقارير السنوية لمصلحة الجمارك ورسوم الانتاج

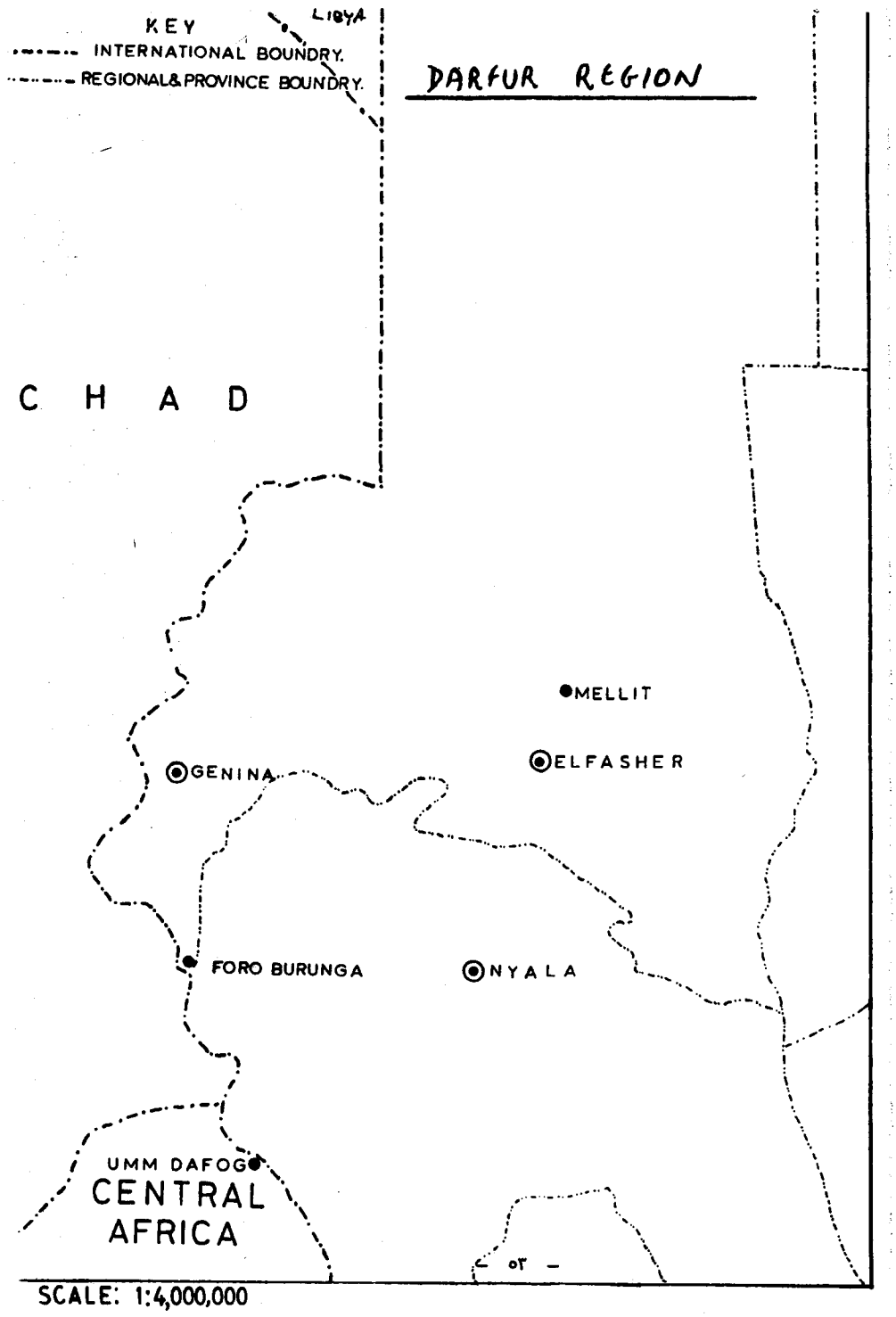
KEY
INTERNATIONAL BOUNDRY.
REGIONAL & PROVINCE BOUNDRY.
LIBYA
DARFUR REGION
C H A D
MELLIT
ELFASHER
GENINA
FORO BURUNGA
NYALA
UMM DAFOG
CENTRAL AFRICA
SCALE: 1:4,000,000